مركز رصد للدراسات الاستراتيجية

Monitor center for strategic studies

شـــــــــؤون سياسية وأخبـــــــــار ميدانيـــــــــة

العدد / 168 / السنة الخامسة - الجمعة10-09-2021

عدد الصفحات /15/

أخبـــــــار	مقـــــــالات	نشرة أخبـــــار يومية

تركيا تؤكد دعمها التام للائتلاف والحكومة السورية المؤقتة

متابعات رصد 2021-09-10

أكد وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، اليوم، دعم بلاده التام للائتلاف السوري المعارض والحكومة المؤقتة.

وأفاد الوزير، في تغريدة عبر تويتر، أنه التقى رؤساء الائتلاف السوري المعارض سالم المسلط، وهيئة التفاوض أنس العبدة، والحكومة المؤقتة عبد الرحمن مصطفى.

وأوضح الوزير أن الائتلاف والحكومة السورية المؤقتة هما الممثلان الشرعيان للشعب السوري.

ومن جهته، قال سالم المسلط أنهم بحثوا العديد من الملفات أهمها التصعيد الجاري على إدلب والشمال وعلى درعا، بالإضافة إلى أوضاع السوريين في تركيا.

وأضاف المسلط أن الوزير التركي أكد لهم أن تركيا مستمرة في العمل لدعم الشعب السوري وثورته والائتلاف الوطني.

جزار سرايا الدفاع ومدمرمدينة حماه مكافح الحجاب في سوريا أخيراً في السجن

متابعات رصد -10-09-2021

جزار سرايا الدفاع ومكافح الحجاب في سوريا أخيراً في السجن تنعم بأموال السوريين لأربعين عاماً ،مؤسس الدولة النصيرية على انقاض الجمهورية السورية ، وباني مستوطنات السومرية الصبورة ويعفور والمزة ٨٦ وعش الورور ،ومدمر الديمقراطية في سوريا ، قاهر الشعب السوري الاصيل ،وأبو المظليات.

بعد أن تركته ينعم بأموال السوريين لأربعين عاماً، اتخذت السلطات الفرنسية خطوة تكاد تكون صورية لمساءلة رفعت الأسد عمّ رأس النظام بشار الأسد بقضايا تتعلق فقط بالفساد.

وقالت وكالة "فرانس برس" إن محكمة استئناف فرنسية أكدت حكم المحكمة الإصلاحية بالسجن ٤ سنوات بحق رفعت الأسد، عم بشار الأسد، في قضية أصول جُمعت بالاحتيال تقدر قيمتها بتسعين مليون يورو، بين شقق وقصور ومزارع للخيول.

وأضافت أن رفعت يُلاحَق بتهم غسل أموال في إطار عصابة منظمة واختلاس أموال عامة سورية وتهرب ضريبي، وكذلك بسبب تشغيل عاملات منازل بشكل غير قانوني.

وخلال التحقيق الذي فُتح في ٢٠١٤ بعد شكوى من منظمتي الشفافية الدولية و"شيربا"، صادرت المحاكم قصرين وعشرات الشقق في باريس وعقاراً يضم قصراً ومزرعة خيول في فال دواز ومكاتب في ليون، يضاف إليها ٨,٤ ملايين يورو مقابل ممتلكات مباعة، كما تم تجميد عقار في لندن بقيمة عشرة ملايين جنيه إسترليني.

وأشارت إلى أن هذه الأصول مملوكة لرفعت الأسد وأقاربه عبر شركات في بنما وليختنشتاين ولوكسمبورغ.

وتَعتبر النيابة العامة التي طلبت تأكيد الحكم الأولي أن ثروة رفعت الأسد جاءت من خزائن الدولة السورية، كما تعتقد أنه استفاد من أموال وافق شقيقه حافظ الأسد على الإفراج عنها

مقابل نفيه .
ووفقاً لوكالة الأنباء الفرنسية، تستند النيابة الفرنسية في اتهاماتها إلى ملاحظات وضعها مصرِفيّ سويسري والميزانية السورية في ذلك الوقت وشهادات.
وفي ١٧ من حزيران ٢٠٢٠، قضت المحكمة الإصلاحية في العاصمة باريس بسجن رفعت الأسد أربع سنوات، وبمصادرة العديد من العقارات الفاخرة التي يملكها، لكن النائب السابق والشقيق الأصغر لحافظ الأسد والبالغ من العمر اليوم ٨٤ عاماً استأنف الطعن في الدعاوى القضائية بأكملها.

فريق من ٩ محامين

وخلال الأشهر الماضية، امتنع رفعت الأسد عن حضور المحكمة، وكلّف فريقاً مؤلفاً من ٩ محامين للدفاع عنه .
وفي وقت سابق، أكّد المحامي السوري المقيم في فرنسا زيد العظم لأورينت أن السلطات الفرنسية لم تعتقل رفعت الأسد لأن الحكم ما زال غير مُبرَم وقد انتقل إلى محكمة الاستئناف .
وكان محامو الأسد العم المدافعون عنه في هذه القضية وعددهم تسعة، قد تقدموا بطعن فوري بالحكم تجنباً لسوق موكلهم إلى السجن، وحسب مصادر من الجهة المدّعية، فإن الدفاع ضمّن ملف الاستئناف بالفعل تقارير طبية تفيد بأن المتهم يعاني من أمراض الشيخوخة الفيزيولوجية والذهنية، بينما طالبت الجهة الممثلة للادعاء بتشديد العقوبة المقررة بحقه.
العظم أشار حينها إلى أن منظمة (شيربا) وهي مؤسسة حقوقية فرنسية تُعنى بالجرائم الاقتصادية، هي الجهة التي قامت برفع الدعوى على رفعت الأسد، بناء على مخالفات ارتكبها في تعاملاته المالية على الأراضي الفرنسية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى جرائم مماثلة كان ضحيتها سوريون مقيمون على الأراضي الفرنسية حالياً.
ولم يستبعد العظم أن تعتبر محكمة الاستئناف بالنهاية سنّ الأسد العم وحالته الصحية سبباً لإسقاط عقوبة السجن عنه، "فهذا مما يؤخذ بعين الاعتبار في القانون الفرنسي، خاصة أن هذه الدعوى تحديداً لا تتعلق بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ."
وغادر رفعت الأسد سوريا في ١٩٨٤ يرافقه مئتا شخص بعد فشل محاولته للانقلاب على أخيه واستقر في سويسرا ثم في فرنسا .
وعلى مدى الأعوام السابقة، اتهمت منظمات حقوقية مراراً السلطات الفرنسية والإسبانية والبريطانية بالتغاضي عن جرائم رفعت وفساده ولاسيما ضلوعه بقتل وتغييب عشرات آلاف المدنيين خلال أحداث مدينة حماة عام ١٩٨٢ .

بأوامر ايرانية تغير ديموغرافي جديد بشار اسد يزيل مصايف مدينة دمشق

إزالة المتنزهات من ضفاف نهر بردى بريف دمشق

متابعات رصد -2021-09-10

يواصل نظام أسد تشويه العاصمة دمشق ومعالمها الطبيعية والسياحية من خلال قرارات تعسفية تصب بمصلحة مسؤوليه وتتناسب مع الأجندات الإيرانية، بعد أن أوصل الشام "العريقة" إلى ذيل القوائم العالمية على كافة المستويات، بعقلية حاقدة وانتقامية تجاه أهلها المعارضين لحكمه.

آخر فصول التشويه والإجرام بحق دمشق وريفها، كانت عبر إزالة المتنزهات والمصاطب الشعبية والأشجار المعمَّرة من ضفاف نهر بردى في بلدات جديدة الشيباني وأشرفية الوادي وبسيمة و(عين الخضراء) بمنطقة وادي بردى، أبرز المصايف الدمشقية، بالريف الشمالي الغربي.

وبحسب مصادر محلية متعددة تحدثت لأورينت نت، فإن ورشات تابعة لحكومة أسد، وبالتحديد وزارة الموارد المائية، باشرت منذ أيام بتجريف وإزالة المصاطب والمتنزهات من أطراف النهر في تلك البلدات تحت مبررات الحفاظ على حرم النهر وصبّه بالإسمنت، ما أدى لتخريب المنطقة المشهورة بخضرتها وجمالها الطبيعي، إضافة لخسائر ضخمة لأصحاب تلك الأراضي والمنشآت.

وتوضح المصادر (التي طلبت عدم الكشف عنها): "بدأت الورشات بأمر من الوزارة والبلدية بتهديم كل شيء على أطراف النهر وأزالوا المصاطب والمتنزهات التي يبلغ عمرها أكثر من ٥٠ سنة والتي يعتمد عليها السكان برزقهم ولقمة عيشهم، ولا تؤثر بشيء على الحكومة أو النهر"، لافتة أيضاً إلى عملية اقتلاع الأشجار المعمَّرة تحت مبررات "سخيفة"، وهو أمر يؤدي إلى تشويه المعالم الطبيعية والسياحية ويشكل تصحّراً للمنطقة الخضراء بالنهاية.

في حين برّر رئيس بلدية جديدة الوادي، تيسير موازيني تلك القرارات التعسفية بأنها لإزالة "المخالفات" الموجودة على أطراف نهر بردى، وقال في تصريحات لمواقع موالية: "يتم

العمل على صب حرم النهر والذي تبلغ مساحته ٦ أمتار لكل جهة من النهر، وبسبب قرار صب حرم النهر تم البدء بإزالة المصاطب الشعبية الموجودة على طرفي النهر بما فيها الأشجار."

وفي حال نفذت حكومة أسد قرار (الحرم المائي لنهر بردى) كما أشار موازيني، أي ستة أمتار لكل جهة على طول مجرى نهر بردى، فذلك يعني استملاك جميع الأراضي الموجودة حول مجرى النهر في تلك البلدات، بما يشمل المصاطب والمتنزهات والمباني السكنية وغيرها من الأملاك والأراضي الزراعية التي ستذهب بمقص الاستملاك التعسفي دون أي مقابل يعوّض خسائر السكان، حيث تعد مساحة تلك القرى صغيرة بسبب تضاريس المنطقة الجبلية، ما يدفعهم للاعتماد على أراضيهم الموجودة حول النهر لبناء المتنزهات والمنازل، أو في بعض الأحيان زراعتها والاستفادة من محصولها.

وشكّل ذلك القرار سخطاً وغضباً شعبياً لدى سكان تلك البلدات الثلاثة، عبّر عنه الأهالي على مواقع التواصل الاجتماعي بكلمات توضح مدى حالة القهر التي وصل إليها سكان مناطق سيطرة نظام أسد، في ظل القرارات التعسفية التي أودت بالبلاد إلى هاوية الأزمات المتفاقمة وخاصة الاقتصادية منها.

ورصدت أورينت مئات التعليقات على موقع "فيسبوك" تُظهِر السخط الشعبي لأهالي المنطقة تجاه خسارة أرزاقهم وتشويه مناطقهم وتحويل "الجنّة" إلى صحراء بفعل قرارت غبية تعود بالنفع على مسؤولي نظام أسد، كما جرى في عين الفيجة المجاورة، وهي التي تعد أهم المصايف في دمشق وريفها.

ولطالما كانت المنطقة الواقعة على أطراف نهر بردى، الممتدة من الربوة بدمشق مروراً بدمّر وقدسيا وحتى قرى وادي بردى وصولاً لعين الفيجة، المصيف الأول لدمشق وسكانها، حيث تمتاز بجمالية خلابة وتضاريس مميزة، تتمثل بامتزاج المياه مع الغابات والجبال، إلى جانب سهولة الوصول إليها لقربها من قلب المدينة وقلة تكاليفها باعتبارها متنزهات شعبية اعتاد عليها الدمشقيون خلال عشرات العقود الماضية.

غير أن تلك المتنزهات والمصاطب تشكل مصدر رزق لسكان قرى وادي بردى، في وقت يعاني فيه السكان من أزمات مالية وغياب فرص العمل والرزق، ومن خلال الإجراء التعسفي الأخير سيخسر السكان آخر آمالهم المعيشية دون أي تعويض أو سماع أصواتهم التي تناشد قهراً رأس نظام أسد لإنصافهم، مع علمهم أن أسد وشبيحته ما زالوا عملياً يطبقون شعار "إحراق البلد."

وخلال السنوات الماضية، قضت ميليشيا أسد على أهم مصايف دمشق ومصادرها المائية، بعملية عسكرية شنتها على قرية عين الفيجة بمنطقة وادي بردى، وأسفرت عن تدميرها بشكل ممنهج تحت مبررات "الأمن المائي"، وعقب ذلك دمرت كل معالمها التاريخية والسياحية بما يشمل مئات المطاعم الفخمة والمتنزهات والمباني والأحياء السكنية، لتحولها منذ عام ٢٠١٧ إلى منطقة عسكرية يمنع الدخول إليها، بعد أن كانت مقصداً للسيّاح المحليين والعرب، ومعقلاً لعذوبة المياه والضيافة والثقافة، فضلاً عما تشكله المنطقة الممتدة إلى الزبداني في خريطة الجمال العالمي

محاولة لتخفيف حدة العنصرية.. قصص اللاجئين السوريين ومأساتهم تدخل المنهاج التركي (صورة)

متابعات رصد - 2021-09-10

بعد أحداث العنف والعنصرية المرتكبة ضد اللاجئين السوريين في تركيا، سعت الحكومة للتقريب بين المواطنين والمهاجرين وإزالة آثار العنصرية والكراهية التي انتشرت مؤخراً بينهم بتحريض كبير من وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدّى إلى وقوع أحداث مأساوية بحق اللاجئين ولاسيما في العاصمة أنقرة .

ولدمج اللاجئين في المجتمع والتقريب بين الثقافتين العربية والتركية قامت وزارة التربية التركية بإدخال دروس عن اللاجئين السوريين في مناهجها التعليمية بهدف إعطاء صورة حقيقية عنهم غير التي تدّعيها بعض وسائل الإعلام وأحزاب المعارضة وتنشرها على منصاتها في وسائل التواصل.

ونقل موقع "halk tv" الإلكتروني أن وزارة التربية وضعت درساً في كتاب "علوم الحياة" للصف الأول الابتدائي عن شخصية خيالية تتحدث عن طالبة سورية لاجئة، أُطلق عليها اسم "ولاء" تقوم بإلقاء التحية والتعريف بنفسها وبعائلتها وأنها جاءت بصحبة أهلها قادمة من سوريا، وهي الآن تتعلم اللغة التركية شيئاً فشيئاً، كما إنها سعيدة جداً لوجودها بين أصدقائها الأتراك .

-انتقادات وردود إيجابية..

وأثار وضع وزارة التربية التركية درساً عن اللاجئة الخيالية "ولاء" نقاشاً واسعاً على منصات التواصل الاجتماعي ولاسيما بعد بدء التعليم وجهاً لوجه قبل أيام، حيث وصف أحد المدرسين في حديثه لموقع "halk tv" الأمر بالطبيعي ولا يوجد فرق بين طالب تركي وآخر سوري، مضيفاً: "إن اللاجئين أصبحوا حقيقة واقعة ويجب أن نستوعب الأمر لا أن نعاديهم ".

ورداً على اتهامات ألقاها بعض المدرسين حول أن الدرس يثير تمييزاً بين الطلاب قالت إحدى معلمات المرحلة الابتدائية: إن وجود الطفلة "ولاء" في المناهج المدرسية لا يسبب أي تمييز أو تنمّر تجاه اللاجئين، بل على العكس "إنه يربط بين الأطفال، فهم يتقبلون بعضهم كما هم ويتعلمون العيش بسلام"، مضيفة: "إن أطفال اللاجئين لهم أيضاً الحق في تلقّي التعليم وهذا هو الشيء الصحيح، فاللاجئ المتعلم أفضل من غير المتعلم."

كما انتقد بعض المعلّمين التحية التي بدأت بها الطالبة اللاجئة ولاء بقولها "السلام عليكم"، معتبرين أنها تعود إلى خلفيات دينية قد تشكل خطراً على المجتمع، الأمر الذي نفته إحدى المعلمات قائلة: "إن التحية الدينية للطالبة اللاجئة "ولاء" أمر طبيعي فهي كطالبة سورية يعد هذا الشيء في صُلب ثقافتها."

يُذكر أن اللاجئين السوريين في تركيا البالغ عددهم نحو ٤ ملايين شخص تعرّضوا في الفترة الأخيرة لموجة كراهية وعنصرية تسببت بها الإشاعات التي يطلقها معارضون على وسائل التواصل الاجتماعي، ويدّعون فيها قيام اللاجئين السوريين باحتلال المدارس والجامعات على حساب المواطنين الأتراك، في حين يزعمون مرة أخرى أن ٧٠% من السوريين أمّيون وسوف يؤثرون سلباً على المجتمع بحسب مزاعم عضو حزب الجيد "إيلاي أكسوي ."

وكتبت "أكسوي" في تغريدة جديدة لها تنتقد وضع قصص للاجئين السوريين في المناهج التركية الرسمية قائلة: بدأت وزارة التربية بعمل دعاية للأطفال الأتراك بهدف الانسجام مع السوريين والتئام الثقافتين، يجب أن نعمل على تربية الأطفال السوريين وتنمية ثقافتهم في سوريا وليس في تركيا على حد قولها .

مفاجئتان بخطف تاجر معروف وسط دمشق

كشفت شبكة موالية تفاصيل جريمة خطف طالت أحد أكبر تجار دمشق، وذلك بعد أن حوّل نظام أسد مناطق سيطرته إلى أشبه بالغابة جراء سيادة منطق القوة والسلاح وانشغال أجهزته الأمنية بسلب السوريين وقمعهم.

ونقل موقع "صاحبة الجلالة" الموالي عن ابن التاجر عزت الخطيب صاحب "بنّ البيك" الذي طاله الخطف مؤخراً قوله، إنه أثناء عودة والده من عمله إلى المنزل، توقف لشراء بعض الحاجات في منطقة الزاهرة مواجه المركز الثقافي.

وأثناء عودته إلى السيارة، توقفت أمامه سيارة بيضاء فيميه أسود، نزل منها شاب ضخم الجثة يحمل جهازاً لاسلكياً، وسأله: "حضرتك عزت الخطيب صاحب بنّ البيك؟ نحن المكتب السري، رئيس الفرع طالبك لبعض الأسئلة"، ثم أدخله السيارة وأغلق الباب .

وفي الداخل، قال له الشاب: "أنت تتاجر بالدولار وعندنا إثباتات وصور، وإذا ذهبت للفرع ستُسجن سبع سنوات، إدفع ١٥٠ ألف دولار نطلق سراحك الآن ."

رفض التاجر البالغ من العمر ٨٢ عاماً ذلك الادعاء ليقوم الخاطف بربط يديه بأحزمة بلاستيكية وعصب عينيه قبل أن يستخدم الخاطفون هاتفه المحمول للاتصال بعائلته ومطالبتهم بتسديد فدية ١٥٠ ألف دولار وتخفيضها لاحقاً إلى ١٠٠ ألف دولار.

وبحسب المصدر، تمخض إلقاء القبض على الخاطفين عن مفاجأتين أولاهما أن الخاطف ابن تاجر في السوق وعلى علاقة صداقة وعمل مع الضحية

.

أما المفاجأة الثانية

فهي أن الشابين المنفّذين للجريمة من مواليد ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، الأول يدرس حقوق والثاني صيدلة .

ولم يتطرق المصدر إلى كيفية حصول الخاطفين على سيارة مفيّمة وأجهزة اتصال لاسلكي، ما يشير إلى صلة لشبيحة أسد بالعملية. ودأبت أجهزة أسد الأمنية على اعتقال السوريين بدون أي مذكرات قانونية ما أدى إلى انتشار ظاهرة الإخفاء القسري.

وتشهد مناطق سيطرة نظام أسد بشكل شبه يومي جرائم وانتهاكات في ظل تقاعس أجهزته الأمنية عن أداء مهامها وتحولها إلى أداة لقمع السوريين المعارضين.

وارتفعت مؤخراً وتيرة الجرائم والجنايات التي يرتكبها عناصر ميليشيا أسد بحق المدنيين وأقرب المقربين منهم جراء حالة الفوضى الأمنية التي تشهدها تلك المناطق.

يشار إلى أن مدينة دمشق باتت تصنّف بالمرتبة الثانية آسيوياً من حيث ارتفاع معدل الجريمة بعد العاصمة الأفغانية كابل

وجّه صفعة للمراسل أمام أنظار ضباط ميليشيا أسد وقام بطرده من المسجد .

متابعات رصد -2021-0910

تعرّض مراسل تلفزيون النظام في درعا لموقف محرج أثناء تغطيته دخول مليشيات أسد للأحياء المحاصرة للتحقق من هوية قاطنيها.

وقال أيمن أبو نقطة المتحدث باسم تجمع أحرار حوران في منشور عبر صفحته على فيسبوك أمس الأربعاء، إن مراسل تلفزيون النظام جعفر أحمد حاول الدخول إلى المسجد العمري مرتدياً حذاءه.

وأضاف أن أحد الأهالي الموجودين عندما رأى ذلك المشهد وجّه صفعة للمراسل أمام أنظار ضباط ميليشيا أسد وقام بطرده من المسجد .

وأشار إلى أن المراسل بالكاد وقف لدقائق أمام المسجد العمري ثم ولّى هارباً خلال تغطيته لدخول ميليشيات أسد أحياء درعا البلد.

وفي ذات السياق، أظهر تسجيل مصور سخرية أهالي درعا البلد من عناصر ميليشيا أسد أثناء دخولهم الأحياء المحاصرة.

ويرصد التسجيل حالة الذعر والتوجُّس والخوف التي رافقت عناصر الميليشيا أثناء دخولهم الأحياء المحاصرة، وبالمقابل سخرية الأهالي من أولئك العناصر الذين التزموا الصمت خوفاً.

ومطلع أيلول الحالي، أثار شريط مصوّر نشره ناشطون في منصات التواصل الاجتماعي، موجة كبيرة من السخرية بعد أن أظهر أحد أعضاء اللجنة المركزية للتفاوض، وهو يهدد فراس الأحمد مراسل قناة سما الموالية التابعة لنظام أسد وجهاً لوجه وأمام أحد ضباط ميليشيا الفرقة الرابعة.

وهدّد عضو اللجنة المركزية المراسل فراس الأحمد قائلاً: "فراس الأحمد ... بدي ألعن شرفك إن شاء الله... إلنا موعد إن شاء الله... بدك تفوت على درعا البلد يا كلب... جيت وكتر ما

قصرت وإن شاء الله نحنا ما منقصر."

ولم يكن التهديد والوعيد بحدّ ذاته هو ما أثار السخرية، بل وجود أحد ضباط ميليشيا أسد وانتباهه لما يقوله مصوّر الشريط، ثم تظاهره وكأنه لم يسمع شيئاً، حيث وجّه الشاب شتائمه لمراسل قناة سما بحضور العقيد في ميليشيا الفرقة الرابعة عبد القادر حمورة، الذي لاحظ الشتائم ثم أدار وجهه بسرعة وكأنه لم يسمع شيئاً.

ويوم أمس، أجرت ميلشيا أسد برفقة اللواء الثامن عمليات تفتيش محدودة وتدقيق على الهويات في درعا البلد وحيّي طريق السد ومخيم درعا.

وعقب ذلك فتحت ميليشيا أسد حاجز السرايا الواصل بين درعا البلد ومركز مدينة درعا، تنفيذاً للاتفاق الأخير، وبدء عودة النازحين في مراكز الإيواء بدرعا المحطة إلى منازلهم بدرعا البلد.
وصباح الإثنين، بدأ تطبيق اتفاق التسوية الجديد الذي فرضته روسيا ونظام أسد على سُكّان درعا البلد، بعد فرض حصار على المدينة استمرّ أكثر من ٧٥ يوماً، وقصف مُستمر من ميليشيا أسد والميليشيات الطائفية الإيرانية المرافقة.

حُلمه أن يُصدر حُكماً بحق صاحب قناة أورينت "العميلة" وكادرها

حُلمه أن يُصدر حُكماً بحق صاحب قناة أورينت "العميلة" وكادرها، وأن يُنفّذ ذلك الحكم بنفسه، رُبّما ليس من الصعب أن نتوقّع حُكماً يتمنى مُجرم إصداره بحق قناةٍ إعلامية أوجعت -ولا تزال- نظامه، وكيف لمجرم تمرّس بالقتل وأوغل بدماء السوريين أنّ يُصدر حكماً لا تسيل منه الدماء؟.

هكذا تمنّى المجرم جهاد بركات قائد ميليشيا مغاوير البعث الإرهابية لمالك قناة أورينت وكادرها في تغريدة كتبها على موقع تويتر قال فيها: "حلمي أن أكون يوماً من سيصدر الحكم ومن ينفّذه في محاكمة صاحب وكادر قناة أورينت العميلة، أطلب من الله أن يحقّق لي هذا الحلم".
لا عجب أنّ يتمنى صهر آل أسد هكذا أمنية، فهو ربيب القتل والاجرام وتشبّع منه منذ أن دبّ على الأرض، ولا نعجب من تلك الأمنية التي خصّ بها قناة أورينت، فهو الذي دعا سابقاً إلى إبادة أهالي درعا كباراً وصغاراً وحتى الرضّع في مهدهم، متوعداً بإرسالهم إلى "جهنم"، رغم الإبادة والدمار والتهجير الذي أحدثته الميليشيات الطائفية في المحافظة.

إذاً، هي أحلامٌ وتمنّيات؛ ستبقى مكانها لا تبرحه، خصوصاً أنّ مُطلقها مُجرم مُتمرّس يعود سجلّه الإجرامي إلى العام ١٩٨٤ وهو تاريخ أقدم مذكرة اعتقال بحقه، وهو ما يؤكد عراقته في الإجرام وانتهاك القانون، الأمر الذي أهّله ليكون "دكتوراً" و"عميداً" و"صهراً" وزعيم ميليشيا وأحد الناطقين باسم البعث والأسد في سوريا الأسد.

سجل إجرامي حافل

وكان موقع "زمان الوصل" أكّد في وقتٍ سابق صدور حكم بالسجن بحق بركات مدّته ١٠ سنوات في عام ١٩٩٨، أي قبل موت حافظ الأسد بعامين، ولو أن هذا الحكم نفّذ لكان ينبغي أن يبقى "بركات" في السجن حتى ٢٠٠٨، ولكن يبدو أن عهد "التطوير والإصلاح" أدركه في حقبة بشار، كما أدرك أكثر وأعتى المجرمين والفاسدين.

وبمراجعة السجلّ العدلي للمجرم جهاد بركات يتبيّن أنّه حُكم في العام ١٩٨٤، بجرم السلب، وفي العام ١٩٩١، بجرم حيازة روسية ومسدس وقنبلة وتهريب السجائر، وفي ١٩٩١ أيضاً كان مطلوباً لحيازته سيارة مهرّبة حُكِمَ عليه بموجبها بغرامة ٤٦ ألف ليرة وحبس ٣ سنوات، وفي العام ١٩٩٢ كان مطلوباً لمخالفة جمركية غُرّم بموجبها بمبلغ يقارب مليون ليرة، وكان العام ١٩٩٨ عام تألقه الإجرامي حيث صدرت بحقه بطاقة بجرم القتل قصداً، حُكم عليه بموجبها بالحبس لمدة ١٠ سنوات أشغال شاقة مع حجره وتجريده من حقوقه المدنية، وفي العام ٢٠٠٣ شكّل عصابة أشرار وحكم بموجبها، وأصبح "دكتوراً" بعد أن زوّر شهادة جامعيّة وصدر بحقه حكم في العام ٢٠٠٧.

وكما تمنّى ذلك المجرم لأورينت، فهو يُصدر الحكم ذاته يومياً بحق آلاف السوريين المُجبرين على البقاء تحت حكم أسد، لكن بعد انتصار الثورة وعودة السوريين إلى دمشق؛ من المُحال

أن يُصدروا حكماً ضدّ هذا المجرم أو سواه، فهذا الأمر لن يعود إلّا إلى القضاء الذي أفسده أسد وعصابته، فالسوريين ما خرجوا إلّا لتفعيل القضاء وإحقاق الحقوق، وحتى ذلك اليوم، ستبقى أورينت وكما انطلقت قبل ثلاثة عشر عاماً، ترفع صوت السوريين المغلوبين على أمرهم بوجه نظام أسد حتى العودة إلى دمشق.

سقوطٌ مُدوٍّ .. المغربيون يُقصون الإخوان عن الحكم

متابعات رصد -2021-09-10

عشرُ سنواتٍ من الحكم لم تكن كافية لحزب العدالة والتنمية المغربي -الذراع المغربية لحركة الإخوان المسلمين- لإثبات قدرته على إدارة شؤون البلاد، بعد أن انشغل بتثبيت أركانه والسيطرة على مفاصل البلاد من خلال تعيين كوادر غير مؤهّلة للقيادة، لتكون انتخابات الأمس رصاصة الرّحمة على ذلك الحزب التي أخرجته من الحياة السياسية في المغرب.

خسارةٌ مُدوّية؛ هكذا وصفتها وسائل الإعلام المغربية والدولية، حيث تكبد حزب العدالة والتنمية المغربي خسارة كبيرة بحصوله على ١٢ مقعداً فقط من أصل ٣٩٥ مقعداً في مجلس النواب، في انتخابات وصلت نسبة المشاركة فيها إلى ٥٠.%

وقالت وزارة الداخلية المغربية، في مؤتمر صحفي، إن المؤشرات الأولية للانتخابات البرلمانية تشير إلى هزيمة حزب العدالة والتنمية الذي قاد الحكومة المغربية قبل ١٠ سنوات، بعد أن تمكّن التيار الإخواني من صعود موجة الرّبيع العربي، إضافة لسياسات الملك المغربي التي أفسحت المجال لهم، والتي مثّلت انحناءةً بوجه العاصفة، ومن جهةٍ أخرى فإنّ سياسات الإخوان هي من أقصتهم عن الحكم.

سياسات العدالة والتنمية المغربي أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك أنّهم طارئون على السياسة، فكرروا أخطاء نظرائهم في مصر واقتفوا أثرهم، وحاولوا "أخوَنة" المجتمع والإدارات الحكوميّة، مُتناسين أنّ الشعب يحكم على أدائهم السياسي، وليس على مدى انتشارهم في تلك

الإدارات، لتكون الانتخابات الأخيرة لإخوان المغرب الطلاق النهائي بينهم وبين الشعب المغربي الذي أعطاهم فرصة استمرّت عشرة أعوام غير أنّ العدالة والتنمية لم يُحسن استغلال تلك الفرصة.

وبالعودة إلى انتخابات عام ٢٠١٦، يتّضح أنّ انتصار الإسلاميين فيها يعود إلى الشخصيّة الكارزميّة لرئيس الوزراء السابق والقيادي في الحركة الإسلامية المغربية عبد الإله بن كيران، الذي تمكّن من حشد أنصاره ومؤيديه عن طريق خطاباته الشعبيّة القويّة، وتواصله المباشر مع المغربيين إن كان خلال الحملات الانتخابيّة أو على صناديق الانتخاب، وهو ما يُذكّر بشخصيّة الغنوشي وتأثيره في الشارع التونسي وقدرته على حشد أنصاره، غير أنّ السنين الخمس الماضية كشفت أنّ تأثير الشعارات والخطابات لن يدوم طويلاً.

وبدأت معالم الخلل في التيارات الإسلامية في المغرب ولا سيما حزب العدالة والتنمية بالظهور علناً من خلال اللقاءات الحزبية لأعضاء تلك الحركات من خلال مشهد الكراسي الفارغة في اجتماعاتها، وسابقاً كانت تلك الاجتماعات باباً للتفاخر وعرض العضلات أمام بقيّة الأحزاب واستعراضاً لقوة الحزب وجماهيريّته على الأرض.

وأكثر ما يوضح الحال الذي وصلت إليه الحركات الإسلامية في المغرب هو تصدُّر الأحزاب المعارضة للإخوان المسلمين ولا سيما حزب "الأصالة والمعاصرة" والذي حصل على ٨٢ مقعداً، وحزب "الاستقلال" الذي حصل على ٧٨ مقعداً.

أكثر من ذلك؛ إذا كانت ذريعة الإسلاميين في مصر وتونس وليبيا هي الهجمات المُنظّمة لإقصاء ذلك الوجود، فإنّ تجربة العدالة والتنمية في المغرب أثبتت أنّ هذه الأحزاب لا تزال تعيش فترة المُراهقة السياسية، ولا تصلح على الأقل حالياً لقيادة الدول.

التقارب الكبير بين تركيا ومصر أمراً واقعاً

أضحى التقارب الكبير بين تركيا ومصر أمراً واقعاً، وباتت الجهود التي تبذلها خارجيتا البلدين محطاً للأنظار على الرغم من وجود العديد من نقاط الخلاف التي لم يتم الاتفاق عليها في اللقاءات المنعقدة بينهما في الآونة الأخيرة.

وفي تطور لافت أوضح رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أن العلاقات الدبلوماسية مع تركيا يمكن استئنافها هذا العام في حال الوصول إلى اتفاق على القضايا العالقة، مشيراً إلى الجهود الموسعة التي تبذلها أنقرة لإصلاح الخلافات مع القاهرة.

وفي لقاء له مع وكالة "Bloomberg" الأمريكية قال مدبولي: إن هناك الكثير من التحركات التي حدثت بين مصر وتركيا في الأشهر القليلة الماضية، لكن لا يزال هناك بعض القضايا العالقة وعلى رأسها الوجود التركي في ليبيا ووجود مرتزقة أجانب إضافة إلى مسألة نزع سلاح الميليشيات المتناحرة هناك.
وأشار رئيس الوزراء المصري إلى أن جهود التهدئة تشكل أيضاً جزءاً من إعادة ترتيب أوسع تحدث في المنطقة منذ انتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن في تشرين الثاني العام الفائت.

وفيما يخص الأوضاع في ليبيا أوضح مدبولي أنه يجب على الجميع ترك الشعب يقرر مصيره ومستقبله بنفسه، ولا ينبغي التدخل أو محاولة التأثير عليه في صنع القرار، مؤكداً أن قدراً كبيراً من الصراع قد تضاءل عقب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي تمكنت من إنهاء الإدارات المتناحرة في شرق البلاد وغربها.

وتأتي التصريحات المصرية بعد انقطاع العلاقات مع تركيا منذ نحو سبعة أعوام، عندما عارضت أنقرة خطوة الجيش المصري التي أطاحت بالرئيس السابق الراحل محمد مرسي، واعتبرتها "خياراً غير ديمقراطي"، ما أدى لتدهور العلاقات على المستوى السياسي، وما رافقه من حملات إعلامية مضادة أضرّت بالبلدين.